|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-18)دبي، 29 أكتوبر - 16 نوفمبر 2018** |  |
|  |  |
|  |  |
| **الجلسة العامة** | **الوثيقة 174-A** |
|  | **7 ديسمبر 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |
| محضر الجلسة العامة السابعة عشرة |
| الخميس، 15 نوفمبر 2018، الساعة 1445 |
| **الرئيس:** السيد ماجد المسمار (الإمارات العربية المتحدة) |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | موضوعات المناقشة | الوثائق |
| 1 | المجموعة الحادية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B21) (تابع) | 162 |
| 2 | المجموعة الحادية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية | 162 |
| 3 | تعديلات القرار 99 والقرار 125 - القراءتان الأولى والثانية | 154 |
| 4 | المجموعة الثالثة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B13) | 139 |
| 5 | المجموعة الثالثة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية | 139 |
| 6 | المجموعة العشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B20) | 161 |
| 7 | المجموعة السادسة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B16) (القراءتان الأولى والثانية) | 149 |
| 8 | تحديث من رئيسة اللجنة 2 (أوراق الاعتماد) | 106(Rev.3) |
| 9 | المجموعة الرابعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الثانية (R4) | 164 |
| 10 | المجموعة الثالثة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B23) | 166 |
| 11 | المجموعة الثالثة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية | 166 |
| 12 | المجموعة التاسعة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B19) | 160 |
| 13 | المجموعة الثانية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B22) | 163(Rev.1) |
| 14 | المجموعة السادسة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B16) (القراءتان الأولى والثانية) (مستأنفة) | 149 |
| 15 | المجموعة العشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B20) (مستأنفة) | 161 + المراجعة 1 |
| 16 | المجموعة العشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية | 161 + المراجعة 1 |
| 17 | المجموعة الثانية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B22) (مستأنفة) | 163(Rev.1) |
| 18 | المجموعة التاسعة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية | 160 |
| 19 | المواعيد النهائية لإيداع الإعلانات والتحفظات | – |
| 20 | بيان من مندوبة الاتحاد الروسي | – |

# 1 المجموعة الحادية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B21) (تابع) (الوثيقة 162)

**مشروع القرار 102 (المراجَع في دبي، 2018) -** **دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين (تابع)**

1.1 دعا **الرئيس** الجلسة العامة إلى استئناف المناقشة بشأن التعديلات المقترحة على مشروع القرار 102 (المراجَع في دبي، 2018).

2.1 وأكد **مندوب الجمهورية التشيكية**، متحدثاً باسم المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT)، حرصاً على ضمان الحياد التكنولوجي وانفتاح المعايير، ضرورة عدم إضافة الإحالة المقترحة إلى سلطة الترقيم للأشياء الرقمية (DONA) في حاشية الفقرة 1 من *"يقـرر"*.

3.1 وأيد **مندوب الدانمارك**، بدعم من **مندوبي كندا وبولندا والبرتغال وفنلندا وأيرلندا**، المواقف التي أُعرب عنها سابقاً باسم المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) ولجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) بأن معمارية الأشياء الرقمية لا تسهم في تشغيل الإنترنت، ووافق على عدم تضمين الإحالة إلى سلطة الترقيم للأشياء الرقمية في حاشية الفقرة 1 من *"يقـرر"*. وقد أصبح من الواضح خلال المناقشات أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق على توسيع عضوية فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet) لتشمل جميع أصحاب المصلحة. ولذلك ينبغي أن يظل تشكيل فريق العمل CWG-Internet وولايته دون تغيير.

4.1 وقالت **مندوبة الاتحاد الروسي**، متحدثة باسم بلدان الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات (RCC)، إن وفدها يرغب في مواصلة المناقشات، من خلال الفريق المخصص، بشأن العبارة الجديدة المقترحة *"يكلف فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت".*

5.1 وقال **مندوب الصين** إنه يؤيد التعاون بين الاتحاد والهيئات الدولية الأخرى، ولذلك فهو يؤيد الاقتراح بإضافة إحالة إلى سلطة الترقيم للأشياء الرقمية في حاشية الفقرة 1 من *"يقرر"*. وهو يوافق أيضاً على أن يذكر تحت *"إذ يقر"* أن فريق العمل CWG‑Internet يمكنه صوغ مشاريع قرارات ومقررات لتقديمها إلى المجلس.

6.1 وقالت **مندوبة جنوب إفريقيا**، وأيدها **مندوب نيجيريا**، إن العديد من البلدان الإفريقية وغيرها من البلدان النامية ترغب في إدراج سلطة الترقيم للأشياء الرقمية في قائمة المؤسسات المشار إليها في الحاشية. فالإنترنت ليست تكنولوجيا مسجلة الملكية.

7.1 وقال **الرئيس** بما أن الآراء منقسمة فإنه يقترح عقد اجتماع لفريق صغير غير رسمي من الممثلين الإقليميين بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

8.1 **وتمت الموافقة** على ذلك.

**عُلقت الجلسة الساعة 1520 واستؤنفت الساعة 1640.**

9.1 في أعقاب المشاورات غير الرسمية، أعلن **الرئيس** أنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء. وقال سوف يحذف النص المقترح الذي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنه، رهناً بتطبيق القواعد الإجرائية للمجلس، بما فيها القاعدة 14. ولذلك، ستُحذف الإحالة إلى سلطة الترقيم للأشياء الرقمية وتزال جميع الأقواس المعقوفة من النص. وينطبق ذلك أيضاً على مشاريع القرارات الثلاثة الأخرى المتعلقة بالإنترنت في الوثيقة 162.

10.1 وعلى هذا الأساس، **اعتمد**، في صيغته المعدلة، مشروع القرار 102 (المراجَع في دبي، 2018).

**مشروع القـرار 101 (المراجَع في دبي، 2018) -** **الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت**

**مشروع القـرار 133 (المراجَع في دبي، 2018) -** **دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية الطابع (المتعددة اللغات)**

**مشروع القـرار 180 (المراجَع في دبي، 2018) - تعزيز نشر الإصدار السادس لبروتوكول الإنترنت واعتماده من أجل تسهيل الانتقال من الإصدار الرابع لبروتوكول الإنترنت (IPv4) إلى الإصدار السادس منه (IPv6)**

11.1 وقال **الرئيس،** تماشياً مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بالقرار 102 (المراجَع في دبي، 2018)، تُزال الإحالة المقترحة إلى سلطة الترقيم للأشياء الرقمية في الحاشية ذات الصلة في كل مشروع قرار.

12.1 وعلى هذا الأساس، **اعتمدت**، في صيغتها المعدلة، مشاريع القرارات 101 (المراجَع في دبي، 2018) و133 (المراجَع في دبي، 2018) و180 (المراجَع في دبي، 2018).

13.1 و**تمت** **الموافقة** على المجموعة الحادية والعشرين من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B21) (الوثيقة 162) في صيغتها المعدلة.

# 2 المجموعة الحادية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية (الوثيقة 162)

1.2 **تمت** **الموافقة،** في القراءة الثانية، على المجموعة الحادية والعشرين من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة (الوثيقة 162) في صيغتها المعدلة في القراءة الأولى.

# 3 تعديلات القرارين 99 و125 - القراءتان الأولى والثانية (الوثيقة 154)

**مشروع القـرار 99 (المراجَع في دبي، 2018) -** **وضع فلسطين في الاتحاد**

**مشروع القـرار 125 (المراجَع في دبي، 2018)** **- تقديم المساعدة والدعم إلى فلسطين لإعادة بناء شبكات اتصالاتها**

1.3 شكر **الرئيس** مندوبي المجموعة العربية وفلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة على روح التعاون والتوافق المتميزة التي أبدوها في التوصل إلى توافق الآراء بشأن مشروعي القرارين المعدلين، اللذين قُدِّما إلى الجلسة العامة دفعة واحدة في الوثيقة 154. كما شكر الأمين العام على الدور المحوري الذي نهض به. وأشار إلى أنه تم التوصل إلى الحل التوفيقي بعد مناقشة مطولة ودقيقة، ولذلك لن يُفتح باب المناقشة لأي من القرارين. وسيعطي الكلمة للأمين العام فقط لإلقاء بيان موجز.

3.2 وقال **الأمين العام** إنه تلقى تأكيداً من المدير العام لوزارة الاتصالات في إسرائيل بأن البنود المرحلية المدرجة في تعديلات الفقرة 2 من *"يقـرر"*في القرار 125 (المراجَع في دبي، 2018) سيتم تناولها على وجه السرعة وتعالج في إطار المحفل المناسب إذا أثارها الفلسطينيون لإدراجها في جدول الأعمال. وسيواصل الاتحاد تقديم مساعدته لتنفيذ القرار في إطار ولايته. وأعرب عن تقديره لروح التوافق والتعاون التي أبداها المشاركون في المفاوضات بشأن القرارين، بغية تحقيق الأهداف المشتركة.

3.3 **اعتُمد**، في القراءتين الأولى والثانية، مشروعا القرارين 99 و125 (المراجَعين في دبي، 2018) (الوثيقة 154).

# 4 المجموعة الثالثة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B13) (الوثيقة 139)

**مشروع القرار 48 (المراجَع في دبي، 2018) - إدارة الموارد البشرية وتنميتها**

1.4 اقترحت **مندوبة الاتحاد الروسي**، متحدثة باسم الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات، إضافة عبارة "وفقاً لأعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة" في نهاية الفقرة 3 من *"يكلف الأمين العام"*. وقالت ينبغي كذلك إدراج كلمة "كهدف" قبل عبارة "50 في المائة من مجموع المترشحين" في الفقرة 4 من الملحق 2، تماشياً مع الصياغة المستخدمة في الفقرة 5 من *"يكلف الأمين العام"* في القرار 70 (المراجَع في دبي، 2018) - تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2.4 وقال **رئيس اللجنة 6**، وأيدته **مندوبة الأرجنتين**، إن الفقرة 3 من *"يكلف الأمين العام"* تتناول التوزيع الجغرافي المنصف وتمثيل الجنسين، بينما ينبغي أن تنطبق أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة على كامل إجراءات التوظيف. وهو يؤيد التعديل المقترح للفقرة 4 من الملحق 2، لمواءمة النص مع القرار 70 (المراجَع في دبي، 2018).

3.4 وقال **مندوب كندا**، متحدثاً باسم اللجنة البلدان الأمريكية للاتصالات، **ومندوبا السويد والجمهورية الدومينيكية** إنهم يفضلون عدم استئناف الصياغة، وأعربوا عن رغبتهم في اعتماد النص في الصيغة التي قدّم بها.

4.4 ووافق **الرئيس** على أن من المفضل عدم إعادة فتح المناقشة واعتماد النص في الصيغة التي قدمته بها اللجنة 6.

5.4 ووافقت **مندوبة الاتحاد الروسي** على سحب تعديلاتها المقترحة.

6.4 وقال **رئيس اللجنة 6**، رداً على سؤال من **مندوب أوغندا**، إن المسائل التي أثارتها المجموعة الإفريقية في اقتراحها بإنشاء فريق عمل آخر تابع للمجلس معني بالموارد البشرية سوف يأخذها في الحسبان فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية.

7.4 و**اعتُمد** مشروع القرار 48 (المراجَع في دبي، 2018).

8.4 و**تمت** **الموافقة** على المجموعة الثالثة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B13) (الوثيقة 139).

# 5 المجموعة الثالثة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية (الوثيقة 139)

1.5 **تمت** **الموافقة،** في القراءة الثانية، على المجموعة الثالثة عشرة من النصوص التي قدمتها لجنة الصياغة (الوثيقة 139).

# 6 المجموعة العشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B20) (الوثيقة 161)

1.6 اقترحت **رئيسة لجنة الصياغة**، في معرض تقديمها للوثيقة 161، تأجيل مناقشة مشروع القرار 64 (المراجَع في دبي، 2018) ريثما يتم إعداد نسخة منقحة من النص في جميع لغات العمل.

2.6 **وتمت الموافقة** على ذلك.

**مشروع القـرار 130 (المراجَع في دبي، 2018) -** **تعزيز دور الاتحاد في مجال بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

3.6 لفتت **رئيسة فريق العمل التابع للجلسة العامة** الانتباه إلى أربع مسائل متبقية، معروضة بين أقواس معقوفة، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها أثناء مداولات فريق العمل. وهي تتناول: إضافة أحكام جديدة في تحديث للبرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA)، ووضع اتفاقية دولية في فقرة *"يقرر"*، وحكم جديد يكلف فريق العمل CWG-Internet بدراسة المسائل المتعلقة بالأمن السيبراني، ودعوة الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين للمساهمة مالياً أو عينياً في تنفيذ القرار.

4.6 وقال **مندوبا السودان والأردن** إنه يمكن الاتفاق على المسائل التي لم تحسم بعد من خلال المزيد من المناقشة. وينبغي ألا تكون مسألة المساهمات المالية أو العينية موضع خلاف.

5.6 ورحبت **مندوبة المملكة المتحدة**، متحدثة باسم المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات ، وأيدها **مندوب كندا**، متحدثاً باسم اللجنة البلدان الأمريكية للاتصالات، و**مندوبو أستراليا والجمهورية التشيكية والولايات المتحدة واليابان والسويد وإسرائيل وشيلي ونيوزيلندا وهولندا والبرتغال**، بالإضافات الشاملة التي تم الاتفاق عليها في مشروع القرار الهام بعد الكثير من التفاوض والتوافق. وفيما يتعلق بالنصوص المقترحة المتبقية التي لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها، قالت إن البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) قد نجح في توجيه مسار العمل بشأن الأمن السيبراني لمدة 11 سنة. وقد عمل على ما يرام، ومن ثم ليس هناك ما يدعو إلى تحديثه. وينطبق القانون الدولي، المعزز بمعايير طوعية متفق عليها لسلوك الدولة المسؤول، على الفضاء السيبراني؛ ولن تساعد اتفاقية دولية جديدة لضمان أمن الفضاء السيبراني في مواجهة التحديات الواقعية التي تواجهها جميع الدول. وعلاوةً على ذلك، ليس الاتحاد هو المحفل لوضع صك من هذا القبيل، الذي يستغرق سنوات من التفاوض وسرعان ما يتقادم جراء سرعة تغير البيئة التكنولوجية. والاتحاد مكلف أصلاً بتوفير بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني مع إمكانية توفير نواتج ملموسة للبلدان النامية. والنصوص الواردة بين قوسين معقوفتين تعكس حقاً عدم التوافق في الآراء ومن ثم ينبغي حذفها.

6.6 وأعربت **مندوبة النرويج** عن قلقها من أن أي جهود تسعى لصوغ اتفاقية دولية يمكن أن تنال من عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال الأمن السيبراني.

7.6 وقال **مندوب الصين**، وأيدته **مندوبة جنوب إفريقيا**، متحدثة باسم المجموعة الإفريقية، **ومندوبو أوغندا وبوتسوانا وتنزانيا وكينيا والسنغال**، إن البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) قد اعتمد قبل حوالي 11 سنة وينبغي تحديثه لمراعاة التطورات التكنولوجية وتزايد تحديات الأمن السيبراني. كما ينبغي أن تدرج في القرار الدعوة إلى تقديم التبرعات المالية أو العينية من جانب الدول الأعضاء. ووافق **مندوب كوبا** على ذلك، مضيفاً أن الجلسة العامة ينبغي أن تنظر تباعاً في كل من الفقرات الواردة بين قوسين معقوفتين.

8.6 وقال **مندوب المملكة العربية السعودية**، متحدثاً باسم المجموعة العربية، وأيدته **مندوبة البحرين**، إن الإنترنت منصة غير مقيدة بالحدود الوطنية، ويمكن أن تستخدم لأغراض غير سلمية. ومهما كانت أهمية أي اتفاقية دولية لضمان أمن الفضاء السيبراني، فقد اقترح، رغبة في التوصل إلى حل توفيقي، حذف الفقرة 13 من *"يقرر"*. وقال ينبغي قبول التغييرات الأخرى المقترحة.

9.6 وقال **الرئيس** بما أن الآراء منقسمة فإنه يقترح عقد اجتماع لفريق صغير غير رسمي من الممثلين الإقليميين بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

10.6 و**تم الاتفاق** على ذلك.

**علقت الجلسة الساعة 1830 واستؤنفت الساعة 1900.**

11.6 عقب المشاورات غير الرسمية، أعلن **الرئيس** أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، ولذلك اقترح تأجيل مناقشة مشروع القرار 130 (المراجَع في دبي، 2018).

12.6 **وتم الاتفاق** على ذلك.

**مشروع** **القـرار 139 (المراجَع في دبي، 2018) - استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع**

13.6 قدمت **رئيسة فريق العمل التابع للجلسة العامة** مشروع القرار 139 (المراجَع في دبي، 2018)، الذي تضمن عدة تعديلات قبلها فريق العمل. وبقيت الأقواس المعقوفة حول الفقرة *ل)* من *"اعترافاً منه"*، والتي تستند إلى اقتراح مقدم من اللجنة البلدان الأمريكية للاتصالات وتتناول مشاركة صغار المشغلين والمشغلين المحليين في المبادرات الوطنية للمناطق المحرومة و/أو المنقوصة الخدمة.

14.6 وقالت **مندوبة كينيا**، متحدثة باسم المجموعة الإفريقية، وأيدتها **مندوبة أوزبكستان**، متحدثة باسم بلدان الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات، **ومندوبو المملكة العربية السعودية وأوغندا وتنزانيا والإمارات العربية المتحدة وزمبابوي والبحرين والسودان وجنوب السودان وعُمان والكويت وكوت ديفوار والأردن ومصر والجزائر**، إن إدراج المشغلين المحليين قضية حساسة. وبينما اعتُمدت نهجٌ مختلفة في بلدان مختلفة لسد الفجوة الرقمية، ليس من المناسب تمييز أي منها على غيره في القرار. ومن ثم ينبغي حذف النص المقترح بين قوسين معقوفتين. وأيدت **مندوبة جنوب إفريقيا** هذه التعليقات، وأضافت إن غياب تعريف واضح في الاتحاد لعبارة "مشغل محلي" قد يثير مسائل أمنية. ويتعين على الاتحاد الحرص على أن يكون نشر البنية التحتية متماشياً مع السياسات واللوائح المعتمدة.

15.6 وقال **مندوب كندا**، متحدثاً باسم اللجنة البلدان الأمريكية للاتصالات، وأيده **مندوبا السويد والمملكة المتحدة ومندوبة إسبانيا**، متحدثة باسم المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات، **ومندوبو الولايات المتحدة وغواتيمالا والمكسيك وشيلي والجمهورية الدومينيكية والجمهورية التشيكية والأرجنتين ونيوزيلندا وفرنسا وكولومبيا**، إن صغار المشغلين والمشغلين المحليين يسهمون بالفعل في سد الفجوة الرقمية في العديد من البلدان، بما فيها البلدان النامية. فالحكم، الذي سيُدرج في ديباجة النص، لا يتطلب أي إجراء أو فرض أي التزامات على الدول الأعضاء، وينبغي الإبقاء عليه. وقد سبق أن استخدمت صياغة مماثلة في وثائق قطاع تنمية الاتصالات.

16.6 وقال **مندوب جمهورية إيران الإسلامية** من الأفضل وضع النص المقترح في الجزء *"إذ يلاحظ"* أو الجزء *"إذ يضع في اعتباره"* من مشروع القرار.

17.6 وقالت **مندوبة الاتحاد الروسي،** مشيرة إلى أن الحق السيادي لكل دولة في تنظيم اتصالاتها مكرس في الدستور، ينبغي حذف الفقرة *ل)* من *"اعترافاً منه"*. وأشارت إلى أن غالبية المتحدثين من ثلاث مجموعات إقليمية لم تؤيد الحكم الجديد، وناشدت المجموعات الإقليمية الأخرى أن تمتنع عن محاولة فرض آرائها على الآخرين. ووافق **مندوبا توغو والعراق** على ذلك، وأضافا أن من المهم الاستماع إلى أصوات البلدان النامية.

18.6 واقترح **مندوب أوروغواي** حذف عبارة "بما في ذلك ما يشار إليهم باسم صغار المشغلين والمشغلين المحليين".

19.6 وأشار **مندوب غانا** إلى أن مفهوم "صغار" مفهوم ذاتي. واقترح حذف العبارة من "قد تشمل" حتى نهاية الفقرة.

21.6 وقال **الرئيس** بما أن الآراء منقسمة، فإنه يقترح عقد اجتماع لفريق صغير غير رسمي من الممثلين الإقليميين للتوصل إلى توافق في الآراء.

20.6 و**تم الاتفاق** على ذلك.

**عُلقت الجلسة في الساعة 2000 واستؤنفت في الساعة 2015.**

22.6 عقب المشاورات غير الرسمية، أعلن الرئيس أن لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات وافقت على سحب اقتراحها بخصوص الفقرة *ل)* من *"إذ يدرك"*.

23.6 ورحبت **مندوبة الاتحاد الروسي** بروح التوافق التي أبدتها اللجنة البلدان الأمريكية للاتصالات.

24.6 و**اعتُمد**، في صيغته المعدلة، مشروع القرار 139 (المراجَع في دبي، 2018).

# 7 المجموعة السادسة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B16) (القراءتان الأولى والثانية) (الوثيقة 149)

**مشروع القـرار 146 (المراجَع في دبي، 2018) -** **استعراض ومراجعة لوائح الاتصالات الدولية دورياً**

**مشروع القـرار 188 (المراجَع في دبي، 2018) -** **مكافحة أجهزة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المزيفة**

1.7 **اعتمدا**، في القراءتين الأولى والثانية.

**مشروع القرار 189 (المراجَع في دبي، 2018) -** **مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة سرقة الأجهزة المتنقلة وردعها**

**مشروع القرار 196 (المراجَع في دبي، 2018) -** **حماية مستعملي/مستهلكي خدمات الاتصالات**

2.7 قال **نائب رئيس اللجنة 5** إن الأقواس المعقوفة تبقى في مشروعي القرارين فيما يتعلق بحماية وخصوصية البيانات الشخصية.

3.7 وقال **مندوب مصر** إن إحدى القضايا الرئيسية هي ما إذا كان يتعين أم لا إدراج مفهوم البيانات التي يمكن النفاذ إليها بواسطة الجهاز وكذلك على الجهاز؛ وحل المسألة وشيك.

4.7 وعقب تعليقات من **مندوبي الولايات المتحدة ومالي ورومانيا وجمهورية إيران الإسلامية**، اقترح **الرئيس** أن يقود مندوب جمهورية إيران الإسلامية مشاورات غير رسمية لحل المسائل المعلقة.

5.7 و**تمت الموافقة** على ذلك.

**عُلقت الجلسة الساعة 2045 واستؤنفت الساعة 2145.**

# 8 تحديث من رئيسة اللجنة 2 (أوراق الاعتماد) (الوثيقة 106(Rev.3))

1.8 قالت **رئيسة اللجنة 2 (أوراق الاعتماد)**، منذ اعتماد تقرير لجنة وثائق الاعتماد، قدمت خمس دول أعضاء إضافية وثائق اعتمادها. وتبين أن وثائق الاعتماد هذه صحيحة، وتم تحديث تقرير اللجنة 2 (الوثيقة 106) تبعاً لذلك.

# 9 المجموعة الرابعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الثانية (R4) (الوثيقة 164)

**مشروع المقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) -** **إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2023-2020**

**مشروع القـرار 11 (المراجَع في دبي، 2018) -** **أحداث تليكوم الاتحاد الدولي للاتصالات**

**مشروع القـرار 154 (المراجَع في دبي، 2018) -** **استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة**

1.9 **اعتمدت**.

2.9 و**تمت** **الموافقة** على المجموعة الرابعة من النصوص التي قدمتها لجنة الصياغة للقراءة الثانية (R4) (الوثيقة 164).

# 10 المجموعة الثالثة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B23) (الوثيقة 166)

**إلغاء** **القرار 192 (بوسان، 2014) -** **مشاركة الاتحاد في مذكرات تفاهم ذات تبعات مالية و/أو استراتيجية**

1.10 **تمت** **الموافقة** على ذلك.

2.10و**تمت** **الموافقة** على المجموعة الثالثة والعشرين من النصوص التي قدمتها لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B23) (الوثيقة 166).

# 11 المجموعة الثالثة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية (الوثيقة 166)

1.11 **تمت** **الموافقة**، في القراءة الثانية، على المجموعة الثالثة والعشرين من النصوص التي قدمتها لجنة الصياغة (الوثيقة 166).

# 12 المجموعة التاسعة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B19) (الوثيقة 160)

**مشروع القرار 197 (المراجَع في دبي، 2018) -** **تيسير إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية المستدامة**

1.12 قالت **رئيسة لجنة الصياغة** إن الأقواس المعقوفة تبقى حول الفقرتين *ل)* و*م)* من *"إذ يذكّر"* بانتظار قرارات المؤتمر. فإذا لم يعتمد القرار 130 (المراجَع في دبي، 2018)، فتكون الإحالة في الفقرة *ل)* من *"إذ يذكّر"* إلى القرار 130 (المراجَع في بوسان، 2014). وإذا لم يعتمد أي قرار بشأن الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية المستدامة، تحذف الفقرة *م)* من *"إذ يذكّر"*.

2.12 وعلى أساس أن الفقرتين *ل)* و*م)* من *"إذ يذكّر"* ستخضعان لصياغة تحريرية تماشياً مع القرارات التي يتخذها المؤتمر، **اعتُمد** مشروع القرار 197 (المراجَع في دبي، 2018).

3.12 وعلى هذا الأساس، **تمت** **الموافقة** على المجموعة التاسعة عشرة من النصوص التي قدمتها لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B19) (الوثيقة 160).

# 13 المجموعة الثانية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B22) (الوثيقة 163(Rev.1))

**مشروع القرار WGPL/4 (دبي، 2018) - الذكاء الاصطناعي المتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

1.13 قالت **رئيسة فريق العمل التابع للجلسة العامة** ما زال يتعين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ثلاث قضايا، وهي: نطاق عمل الاتحاد فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي (AI) (البند’1‘ في الفقرة 2 من *"يقـرر"*)؛ والقمة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الصالح العام (الفقرة 4 من *"يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مديري المكاتب الثلاثة"*)؛ والرقم القياسي لجاهزية الذكاء الاصطناعي (*"يكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات"*). وقد وضع نص مشروع القرار بأكمله بين أقواس معقوفة في انتظار البت في هذه المسائل.

2.13 وقال **مندوب مصر**، متحدثاً باسم المجموعة الإفريقية، إن للذكاء الاصطناعي بلا شك العديد من الاستخدامات الهامة في عمل الاتحاد، وعلى الأخص أنشطة التنمية. ومن الضروري أن يتعاون الاتحاد مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجال الذكاء الاصطناعي، وألا يسعى مؤتمر المندوبين المفوضين إلى تقييد ولاية الاتحاد المكرسة في الدستور والاتفاقية. وتبعاً لذلك، ينبغي حذف العبارة الواردة بين قوسين معقوفتين في البند’1‘ في الفقرة 2 من *"يقـرر"* التي تبدأ "مع التأكيد على أن العمل لن يشمل..." وينبغي أن تصبح الفقرة 4 من *"يكلف الأمين العام، بالتشاور مع مديري المكاتب الثلاثة"* كما يلي: "بالاستمرار، عند الاقتضاء ومع مراعاة الآثار المالية، في عقد "القمة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي لتحقيق الصالح العام"، بالشراكة مع جميع وكالات الأمم المتحدة المهتمة، ومع أصحاب المصلحة الآخرين المهتمين".

3.13 وقال **مندوب الولايات المتحدة** إن هناك اتفاقاً عاماً على أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، التي تنطوي على منافع هائلة، تتجاوز كثيراً عمل الاتحاد. وتبعاً لذلك، يجب أن يحدد مشروع القرار بوضوح نطاق وأهداف أنشطة الاتحاد بشأن الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأيد **مندوبو كندا واليابان والجمهورية التشيكية** هذا الموقف، كما أيدته **مندوبة المملكة المتحدة** التي اقترحت أن يتروى الاتحاد للنظر على النحو الملائم فيما يرغب في تحقيقه فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي.

4.13 وقال **مندوب تنزانيا**، وأيدته **مندوبة أوغندا**، إن الاتحاد، الذي دعم باستمرار تطوير التكنولوجيا الجديدة، ينبغي ألا يتخلى عن مسؤوليته في إجراء دراسات بشأن الذكاء الاصطناعي، ولا سيما بالنظر إلى المساهمة الأساسية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الذكاء الاصطناعي. ويوفر مشروع القرار إطاراً لأنشطة الاتحاد في هذا الصدد. وعلاوةً على ذلك، لا يمكن للاتحاد، باعتباره منظمة قائمة على المساهمة، أن يتصرف خارج نطاق ولايته. وأيد النصوص التي اقترحها مندوب مصر، مضيفاً أنه ينبغي حذف القوسين المعقوفتين حول مشروع القرار بأكمله.

5.13 وقال **مندوب نيوزيلندا** إن مشروع القرار لا يسعى إلى إعادة تفسير الدستور والاتفاقية بل أن يحدد بوضوح نطاق عمل الاتحاد في موضوع الذكاء الاصطناعي الواسع. وقال ينبغي حذف القوسين المعقوفتين في البند ’1‘ في الفقرة 2 من *"يقـرر"*. وبينما ينبغي أن يواصل الاتحاد دراساته بشأن الذكاء الاصطناعي المتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي أن يستثني العمل على وضع السياسات/القواعد واللوائح. فالاتصالات هي خدمة دعم للذكاء الاصطناعي، وينبغي عقد القمة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي لتحقيق الصالح العام بالشراكة مع المنظمات الأخرى. ومن السابق لأوانه وضع رقم قياسي لجاهزية الذكاء الاصطناعي.

6.13 وأيدت **مندوبة الاتحاد الروسي**، متحدثة باسم بلدان الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات، الآراء التي أعرب عنها مندوبا مصر وتنزانيا. وقالت إن ولاية الاتحاد محددة بوضوح في الدستور والاتفاقية. وجميع الدول في الاتحاد متساوية، وليس للبلدان المتقدمة أن تملي على البلدان النامية ما على المنظمة أن تفعله.

7.13 وقال **مندوب الإمارات العربية المتحدة** إن بلاده كانت من أوائل البلدان التي استثمرت في الذكاء الاصطناعي ولديها وزير للذكاء الاصطناعي. وأضاف إن مشروع القرار بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية ولذا فهو يدعو إلى إجراء مزيد من المناقشات غير الرسمية بغية التوصل إلى نص بتوافق الآراء.

8.13 وأعربت **مندوبة البحرين** عن تأييدها لاتخاذ قرار تطلعي من هذا القبيل. وأضافت إن ولاية الاتحاد محددة بوضوح في الدستور وقالت إن لديها تحفظات بشأن إدراج نص يسعى إلى الحد من نطاق الدراسات.

9.13 وقال **مندوب زمبابوي** إن من شأن العبارة الواردة بين قوسين معقوفتين في البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"*، والتي تبدأ "مع التأكيد على أن العمل لن يشمل..."، أن تحد من ولاية الاتحاد فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي ومن ثم ينبغي حذفها.

10.13 وقال **مندوب المملكة العربية السعودية** ينبغي تسهيل الذكاء الاصطناعي، الذي من شأنه أن يؤثر إلى حد كبير على مستقبل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن يسهم في التنمية المستدامة. وبما أن ولاية الاتحاد محددة في الدستور، فهو يؤيد حذف النص الوارد بين قوسين معقوفتين في البند ’1‘في الفقرة 2 من *"يقـرر"*.

11.13 وقال **الأمين العام** إن الاتحاد عقد اجتماعين للقمة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي لتحقيق الصالح العام بناء على طلب دوائر الصناعة، وبرعايتها، وليس بناء على طلب دولة عضو أو بمبادرة من الاتحاد بالذات. وكانت قيادة الاتحاد في هذا الميدان موضع تقدير. وقد حضر القمة الأولى في عام 2017 ما يقرب من عشرين وكالة تابعة للأمم المتحدة وحضر القمة الثانية في عام 2018 أكثر من ثلاثين وكالة. واعترف الأمين العام الجديد للأمم المتحدة بإمكانات التكنولوجيا المتقدمة الجديدة في تحقيق "أهداف التنمية المستدامة". ومع ذلك، فقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة أن الذكاء الاصطناعي ما زال في المراحل الأولى من التطور وأنه ما زال من السابق لأوانه النظر في المسائل التنظيمية. ودوائر الصناعة تعتبر الاتحاد حليفاً، ولذا ينبغي له أن يحافظ على هذه الثقة وأن يهيأ بيئة مواتية لتطوير الذكاء الاصطناعي بدلاً من أن يسارع إلى وضع اللوائح. وأعرب عن سروره البالغ لقيام العديد من الدول الأعضاء، بما فيها البلدان النامية، بإدراج الذكاء الاصطناعي في جداول أعمالها الوطنية، ودعا إلى بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار.

12.13 وشكر **مندوب مالي** الأمين العام على توضيحه، كما فعلت **مندوبة الاتحاد الروسي** التي قالت إن ذلك قد يساعد في التخفيف من شواغل تلك الدول الأعضاء التي كانت قلقة من أن الاتحاد سوف يسارع إلى وضع لوائح بشأن الذكاء الاصطناعي.

13.13 وإثر تعليقات من **مندوبي الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية ورومانيا**، اقترح **الرئيس** أن يقود مندوب مصر مشاورات غير رسمية بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار.

14.13 **واتفق** على ذلك.

# 14 المجموعة السادسة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B16) (القراءتان الأولى والثانية) (مستأنفة) (الوثيقة 149)

1.14 دعا **الرئيس** الاجتماع إلى استئناف نظره في مشروع القرار 189 (المراجَع في دبي، 2018) ومشروع القرار 196 (المراجَع في دبي، 2018).

2.14 وقال **مندوب جمهورية إيران الإسلامية** لقد تم التوصل، بعد إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المهتمين، إلى اتفاق بشأن تعديلات مشروعي القرارين المراجعين على النحو المعروض على الشاشة في قاعة الاجتماع. وفيما يتعلق بالقرار 189، تضمنت تلك التعديلات بنداً جديداً في فقرة *"إذ يشير"* في بداية النص، وتعديلات في الفقرة *د)* من *"إذ يأخذ في الاعتبار"*، وفي *"يقـرر"*، وفي الفقرة 3 من *"يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات الثلاثة"* - وفيما يتعلق بالقرار 196، سيُدخل تعديل على الفقرة 2 من *"يدعو الدول الأعضاء"*. وكانت هذه التغييرات وإزالة جميع الأقواس المعقوفة في النص نتيجة اتفاق حرج وينبغي قبولها دون مزيد من المناقشة.

3.14 ورهناً بهذه التعديلات، **اعتُمد** في القراءتين الأولى والثانية مشروعا القرارين 189 (المراجَع في دبي، 2018) ﻭ196 (المراجَع في دبي، 2018).

4.14 **وتمت** **الموافقة**، في القراءتين الأولى والثانية، على المجموعة السادسة عشرة من النصوص التي قدمتها لجنة الصياغة (B16) (الوثيقة 149) ككل، في صيغتها المعدلة.

**عُلقت الجلسة الساعة 2300 واستؤنفت الساعة 0050.**

# 15 المجموعة العشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B20) (مستأنفة) (الوثيقة 161 والمراجعة 1)

1.15 دعا **الرئيس** المؤتمر إلى استئناف نظره في مشروع القرار 130 (المراجَع في دبي، 2018). واسترعى الانتباه إلى عدد من التعديلات المقترحة الآن على مشروع القرار المنقح على النحو المعروض على الشاشة في قاعة الاجتماع.

2.15 وكرر **مندوب الولايات المتحدة**، وأيدته **مندوبة المملكة المتحدة**، باسم المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات، قوله إن مشروع القرار كان موضوع مناقشة وتعديل مستفيضين، وقد تحقق الكثير. والنص الوارد بين قوسين معقوفتين يعكس افتقاراً أكيداً إلى توافق الآراء وينبغي حذفه، وهو يمانع قبول أي من التعديلات التي يقترحها الرئيس الآن. ومع ذلك، ورغبة في التوصل إلى حل وسط، يمكنه قبول الإبقاء على الفقرة 1.12 من *"يقـرر"*، ونصها "استخدام إطار البرنامج العالمي للأمن السيبراني للاتحاد لمواصلة توجيه عمل الاتحاد بشأن الجهود الرامية إلى بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

3.15 واقترح **الرئيس** الإبقاء على الفقرة 1.12 من *"يقـرر"*، وحذف جميع النصوص الأخرى الواردة بين قوسين معقوفتين في مشروع القرار.

4.15 وأيد **مندوبو أستراليا وكندا ورومانيا وإسرائيل والبرازيل وهولندا والمكسيك وأوروغواي** هذا الاقتراح.

5.15 وأيد **مندوبا الأردن والبحرين** التعديلات المعروضة على الشاشة، كما أيدها **مندوب المملكة العربية السعودية** الذي أضاف أن المجموعة العربية وغيرها من البلدان قدمت بالفعل العديد من التنازلات بشأن مشروع النص، ولم يفهم سبب التلكؤ في تحديث البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA). واقترح تعديل الفقرة 1.12 من *"يقـرر "*ليصبح نصها: "لمواءمة البرنامج العالمي للأمن السيبراني مع العمل الحالي للاتحاد بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يتماشى مع قرارات الاتحاد ذات الصلة".

6.15 وعارض **مندوب الولايات المتحدة**، وأيده **مندوب نيوزيلندا**، هذا التعديل. وقال يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً على أنه إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص الوارد بين قوسين معقوفتين فينبغي حذفه. وليس من المناسب، في هذه الساعة المتأخرة، تقديم نص جديد.

7.15 ولاحظ **الأمين العام** بارتياح الاعتراف على نطاق واسع، أثناء المناقشات بشأن مشروع القرار، بقيمة البرنامج العالمي للأمن السيبراني. وناشد الجلسة العامة أن توافق على الاحتفاظ بالفقرة 1.12 من *"يقـرر"*، مما يسمح للاتحاد بالاستفادة من هذا البرنامج لتوجيه أعماله بشأن الثقة والأمن في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إنه سيطلب المشورة من المجلس ومن الرئيس السابق لفريق الخبراء رفيعي المستوى الذي يتعامل مع البرنامج العالمي للأمن السيبراني، القاضي شتاين شيولبرغ، في هذا الصدد.

8.15 وأشار **مندوب الأردن** إلى العديد من الحلول الوسط الرامية إلى توافق الآراء. ومع ذلك، فإن المناقشة لا تقتصر على تحديث إطار عمل البرنامج العالمي للأمن السيبراني بل تتعلق أيضاً بما تتطلبه البلدان النامية من الاتحاد لضمان أمن الفضاء السيبراني. وتبعاً لذلك، فإنه لا يؤيد حذف النص الآخر بين قوسين معقوفتين، بما في ذلك الفقرة *ب)* من *"إذ يدرك"* والفقرة 7 من *"يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين"*، التي تتعلق بتوفير الموارد المالية والبشرية الطوعية.

9.15 وأكد **مندوب الولايات المتحدة** أن النص الذي تم التوصل إليه بشأن الاتفاق يعكس عددا ًكبيراً من المساهمات الإيجابية وأشهرٍ من العمل من جانب العديد من الوفود. ومن شأن البرامج والسياسات والمبادرات المقدمة أن تعود بالنفع على جميع البلدان، وليس على العالم النامي فحسب.

10.15 وقال **مندوب جمهورية إيران الإسلامية**، نظراً لتأخر الوقت، ينبغي أن تقبل الجلسة العامة اقتراح الرئيس بالإبقاء على الفقرة 1.12 من *"يقـرر "*وحذف سائر النصوص الأخرى الواردة بين قوسين معقوفتين. وينبغي للأمين العام أن يوجه انتباه المجلس إلى التعليقات التي أبديت فيما يتعلق بالبرنامج العالمي للأمن السيبراني. وأيد **مندوب مالي** هذا الاقتراح.

11.15 وقال **مندوب الإمارات العربية المتحدة**، متحدثاً أيضاً باسم المجموعة العربية، إنه من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في هذه الساعة المتأخرة، فإنه يقبل اقتراح الرئيس بالإبقاء على الفقرة 1.12 من *"يقـرر"* وحذف سائر النصوص الأخرى الواردة بين قوسين معقوفتين.

12.15 وقال **الأمين العام** إن العديد من القرارات تتضمن أحكاماً تدعو العموم إلى تقديم الدعم المالي. وفي واقع الحال، لقي بعض النداءات للحصول على التمويل استجابة طيبة بينما بقي الكثير منها دون صدى. والبلدان النامية تحتاج إلى الدعم، وقد حشد الاتحاد الأموال لمساعدة هذه البلدان، بما في ذلك فيما يتعلق بإنشاء أفرقة استجابة وطنية للحوادث الحاسوبية، ولسوف يواصل القيام بذلك. وسيواصل الاتحاد دعوة العموم لتوفير التمويل لبناء القدرات في البلدان النامية سواء تم الإبقاء على الحكم أم لا.

13.15 وقالت **مندوبة أوغندا**، متحدثة أيضاً باسم المجموعة الإفريقية، إن من المهم الإشارة إلى الحاجة إلى إحراز تقدم في تحديث البرنامج العالمي للأمن السيبراني. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للإبقاء على الفقرة 7 من *"يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين".* واتفق **مندوبو الاتحاد الروسي وكينيا وتنزانيا والكاميرون** على ضرورة الإبقاء على هذا الحكم، كما فعل **مندوب كوبا** الذي طلب من الوفود أن تشرح اعتراضاتها على إدراجه.

14.15 وقال **مندوب المكسيك** إنه لا يمكن تحقيق الكثير في هذه الساعة المتأخرة بالإصرار على إبقاء الحكم، وشجع الدول الأعضاء على دعم اقتراح الرئيس.

15.15 واقترح **الرئيس** أن توافق الجلسة العامة على الاحتفاظ بالفقرة 1.12 من *"يقـرر"* وحذف سائر النصوص الأخرى الواردة بين قوسين معقوفتين في مشروع القرار، على أساس أن محضر الجلسة سيشمل بيان الأمين العام بشأن الدعم المالي، ويعكس أن العديد من الوفود قد أيدت إدراج الفقرة 7 من *"يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين إليها"*، ونصها "توفير الموارد المالية والبشرية والخبرات الطوعية لدعم الاتحاد في تنفيذ الإجراءات التي يتمخض عنها هذا القرار".

16.15 وأيد **مندوبو المملكة المتحدة والاتحاد الروسي ومالي**، متحدثاً باسم المجموعة الإفريقية، **ومندوبو أستراليا والجمهورية التشيكية والسنغال والبرتغال وتوغو** هذا الاقتراح، كما فعل **مندوب السودان** الذي رغب في أن يتضمن محضر الجلسة أن المجموعة الإفريقية رأت من الضروري تحديث البرنامج العالمي للأمن السيبراني.

17.15 ورهناً بالاتفاق وعلى أساس الفهم الذي حدده الرئيس، **اعتُمد** مشروع القرار 130 (المراجَع في دبي، 2018)، في صيغته المعدلة على هذا النحو.

**مشروع** **القـرار 64 ([المراجَع في دبي، 2018]) -** **النفاذ على أساس غير تمييزي إلى مرافق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وخدماتها وتطبيقاتها، بما في ذلك البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا، والاجتماعات الإلكترونية على أساس شروط متفق عليها**

18.15 دعا **الرئيس** الجلسة العامة إلى النظر في مشروع القرار 64 ([المراجَع في دبي، 2018]) على النحو الوارد في المراجعة 1 للوثيقة 161.

19.15 وقالت **رئيسة فريق العمل التابع للجلسة العامة** إنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. كان هناك ثلاثة خيارات، وهي: عدم إجراء أي تعديلات على القرار الحالي؛ أو تعديل القرار القائم مع إيلاء الاعتبار الواجب للمقترحات المقدمة من المجموعة الإفريقية وإجراء تحديثات تحريرية للتواريخ والإحالات؛ أو إجراء تحديثات تحريرية فقط للتواريخ والإحالات. وترد كل التغييرات المقترحة بين أقواس معقوفة.

20.15 واقترح **مندوب جمهورية إيران الإسلامية** أن يقرر المؤتمر عدم إدخال أي تغييرات على النص.

21.15 وقالت **رئيسة فريق العمل التابع للجلسة العامة**، رداً على تساؤل من **مندوب كوبا** عن السبب في إدخال تغييرات تحريرية بسيطة على مشروع القرار المراجع بين أقواس معقوفة في المراجعة 1 للوثيقة 161 بما أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، إن فريق العمل وافق على تقديم مشروع القرار إلى الجلسة العامة مع إدراج مقترحات المجموعة الإفريقية بين قوسين معقوفتين. كما وضعت جميع التغييرات ذات الطبيعة التحريرية البحتة بين أقواس معقوفة. فإذا قُبلت المقترحات المقدمة من المجموعة الإفريقية، فربما تقرر الجلسة العامة أيضاً تحديث النص تحريرياً.

22.15 وقال **مندوب الأردن** إنه يؤيد تحديث القرار.

23.15 وقال **مندوب السودان** إن ثلاثة أقاليم مختلفة اقترحت تعديلات بسيطة على النص، وهو ما يعكس التطورات في النفاذ غير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014. وينبغي إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لاعتماد النص مع هذه التعديلات.

24.15 وقال **مندوب نيوزيلندا** ينبغي للجلسة العامة أن تتجنب الاستفاضة في مناقشة النص؛ وبما أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، ينبغي الإبقاء على النص الذي اعتمده مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014.

25.15 واقترح **الرئيس**، في ضوء عدم التوصل إلى توافق في الآراء، استبقاء النص الذي اعتمده مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 دون تغيير.

26.15 وفي أعقاب التصفيق تأييداً لاقتراح الرئيس، قال **مندوب السودان**، متدخلاً على أساس نقطة نظام ومتحدثاً باسم المجموعة الإفريقية، إن الاتفاق بالتصفيق لا يوفر دلالة واضحة على المؤيدين والمعارضين للقرار المتخذ. وقال إن المجموعة الإفريقية ترغب في تحديث القرار 64. وعلى أقل تقدير، ينبغي تعديل التسمية في العنوان ليصبح نصها (المراجَع في دبي، 2018) للدلالة على أن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 قد نظر في النص. ووافق مندوبو **كوبا ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية** على وجهة النظر هذه؛ إذ ما لم يتم إجراء هذا التغيير، لن يكون من الواضح أن المؤتمر قد نظر في القرار.

27.15 وأشار **مندوب تنزانيا** إلى أن المجموعة الإفريقية لم تسحب اقتراحها بشأن التعديلات التحريرية على النص. وأعرب عن قلقه لاتخاذ قرار بعدم إجراء أي تغيير رغم اعتراض مجموعة إقليمية بأكملها على عدم التغيير.

28.15 وذكّر **الرئيس** بالبند ’2‘ في الفقرة 1.3 من المقرر 3 (مينيابوليس، 1998)، الذي جاء فيه أن "القرارات التي لا تعدلها مؤتمرات المندوبين المفوضين التي تلي مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) ينبغي أن تحتفظ بتسميتها الراهنة". وتبعاً لذلك، ونظراً لعدم التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار 64 المراجَع، يحتفظ بالنص المعتمد في المؤتمر PP-14.

29.15 وأكدت **رئيسة فريق العمل التابع للجلسة العامة** أنه لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن النص في إطار فريق العمل. وقد أشير إلى مناقشات فريق العمل بشأن مشروع القرار 64 المراجَع في تقريرها إلى الجلسة العامة (الوثيقة 143).

30.15 ودعا **الرئيس** الأطراف المهتمة إلى عقد مشاورات غير رسمية.

**علقت الجلسة الساعة 0230 واستؤنفت الساعة 0320.**

31.15 في أعقاب المشاورات غير الرسمية، قال **الرئيس** إنه أعرب عن الرغبة في تعديل التسمية الواردة في عنوان القرار 64 لتصبح "(المراجَع في دبي، 2018)" لبيان أن المؤتمر ناقش مشروع القرار 64 المراجَع باستفاضة. كما أقر بالرغبة القوية في عدم إجراء أي تغييرات موضوعية أو تحريرية في النص. وتبعاً لذلك، اقترح تعديل العنوان ليصبح "القرار 64 (المراجَع في دبي، 2018)". كما اقترح تغييراً تحريرياً واحداً لا ضير منه، وهو حذف الفاصلة بعد كلمة "الغرض" في السطر الأول من الفقرة *ب)* في *"إذ يأخذ في الاعتبار أيضاً"* لضمان الاتساق القانوني مع المقرر 3 (مينيابوليس، 1998).

32.15 وعلى هذا الأساس، **اعتمد**، في صيغته المعدلة، مشروع القرار 64 (المراجَع في دبي، 2018).

33.15 و**تمت** **الموافقة** في القراءة الأولى على المجموعة العشرين من النصوص التي قدمتها لجنة الصياغة (B20) (الوثيقة 161 والمراجعة 1) في صيغتها المعدلة.

# 16 المجموعة العشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية (الوثيقة 161 والمراجعة 1)

1.16 **تمت** **الموافقة،** في القراءة الثانية، على المجموعة العشرين من النصوص التي قدمتها لجنة الصياغة (الوثيقة 161 والمراجعة 1) في صيغتها المعدلة في القراءة الأولى.

# 17 المجموعة الثانية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة للقراءة الأولى (B22) (مستأنفة) (الوثيقة 163(Rev.1))

1.17 دعا **الرئيس** المؤتمر إلى استئناف نظره في مشروع القرار WGPL/4 - الذكاء الاصطناعي المتعلق بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2.17 وأبلغ **مندوب مصر** أنه بعد إجراء المشاورات غير الرسمية، تم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا المعلقة باستثناء واحدة. واستمرت الشواغل فيما يتعلق بالبند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* ووضع السياسات والتوجيهات التنظيمية والأطر لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع ولاية الاتحاد.

3.17 ورأت **مندوبة رومانيا**، متحدثة باسم المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات، أنه ينبغي تحديد نطاق عمل الاتحاد. وتبعاً لذلك، ينبغي إزالة الأقواس المعقوفة في البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"*.

4.17 وقال **مندوب الأردن** ينبغي للمؤتمر أن يحذف النص الوارد بين قوسين معقوفتين في البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* وأن يعتمد هذا القرار الهام. وأيد **مندوب تنزانيا**، متحدثاً باسم المجموعة الإفريقية، هذا الاقتراح. وقال إن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية لنشر الذكاء الاصطناعي ونموه ويجب أن يبدو الاتحاد على أنه يتصرف إزاء هذه التكنولوجيا الناشئة. غير أنه في حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء، سيكون من الأفضل عدم اعتماد أي قرار على الإطلاق بدلاً من قرار يقيد عمل الاتحاد.

5.17 وقال **مندوب البرازيل** إنه على الرغم من أن المناقشات لم تسفر عن توافق في الآراء، فقد أثيرت قضايا وشواغل هامة، مما يرسي الأساس للاتفاق في المستقبل.

6.17 وطلب **مندوب الإمارات العربية المتحدة** من المستشار القانوني توضيح ما إذا كان بإمكان دولة عضو اقتراح تعديل نص القرار بطريقة تقيد فعلاً نطاق عمل الاتحاد.

7.17 وقال **المستشار القانوني** إن مؤتمر المندوبين المفوضين ملزم بدستور الاتحاد واتفاقيته، ومن ثم ينبغي أن تكون قراراته متماشية مع أحكام هذين الصكين.

8.17 وقالت **مندوبة الاتحاد الروسي** إن من المهم عدم إيجاد سابقة تحد من نطاق الأنشطة المنصوص عليها في الدستور والاتفاقية. ولذا ينبغي حذف النص الوارد بين قوسين معقوفتين في البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"*.

9.17 وقال **مندوب الإمارات العربية المتحدة** إنه يؤيد، في ضوء توضيح المستشار القانوني، حذف النص الوارد بين قوسين معقوفتين. وشارك هذا الموقف **مندوبو الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وكينيا**.

10.17 وشدد **مندوب الولايات المتحدة** على الحاجة إلى تحديد نطاق عمل الاتحاد في مجال الذكاء الاصطناعي ووضع استراتيجيات هادفة. ولئن كان من المؤسف عدم التوصل إلى توافق في الآراء، فقد عززت المناقشة الزاخرة فهم الدول الأعضاء للمسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ولسوف توفر الأساس للعمل المقبل بشأن هذه المسألة.

11.17 وقال **مندوب نيوزيلندا** رغم خيبة الأمل في عدم التوصل إلى توافق في الآراء، فإن مسار العمل المناسب هو قبول العمل المفيد الذي تم إنجازه والمضي قدماً دون قرار.

12.17 وقال **مندوب كندا** إن من المؤسف عدم التوصل إلى توافق في الآراء، ولكن المناقشات المفيدة عمقت فهم الدول الأعضاء للقضايا المطروحة. ومع ذلك، فإن حذف النص في البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* ليس حلاً عملياً وسوف يخلق تناقضات في أجزاء أخرى من القرار.

13.17 وقال **الأمين العام** إن هناك تأييداً واسع النطاق لمشاركة الاتحاد في دراسات الذكاء الاصطناعي، وأشار إلى الثقة التي وضعتها دوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في عمل الاتحاد في هذا الشأن. وبينما يدرك شواغل بعض الوفود من اندفاع الاتحاد نحو أنشطة تنظيمية يمكن أن تكبّل التطوير والابتكار، قال إن التكنولوجيا ما زالت في مهدها وفي رأيه ما زال من المبكر جداً بدء العمل في المسائل التنظيمية. وعلاوة على ذلك، لن يبدأ هذا العمل إلا بناء على طلب دوائر الصناعة. وهو يدرك أيضاً شواغل الوفود الأخرى بأن البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* يمكن أن يحد من نطاق أنشطة الاتحاد وأن يعطي انطباعاً سلبياً. وللحفاظ على مشروع القرار، وهو إيجابي للغاية بالنسبة للاتحاد، اقترح استبدال النص الكامل للفقرة 2 من "*يقرر"* بتوجيهات إلى المجلس لإجراء المزيد من الدراسات بشأن المجالات التي يمكن أن يسهم فيها الاتحاد في دراسات الذكاء الاصطناعي، في إطار ولايته.

14.17 ودعا **الرئيس** المؤتمر إلى النظر في اقتراح الأمين العام.

15.17 وقالت **مندوبة جنوب إفريقيا** إن من المهم التمسك بالدستور والاتفاقية والحرص على أن الاتحاد ينهض بوضع منافع تكنولوجيا الاتصالات الجديدة في متناول جميع سكان العالم. وبينما من المفضل حذف النص الوارد بين قوسين معقوفتين في البند ’1‘من الفقرة 2 من *"يقـرر"*، فإنها على استعداد لقبول اقتراح الأمين العام.

16.17 وقال **مندوبا الأردن وتنزانيا** يمكنهما قبول اقتراح الأمين العام. وقد حذّرا من تقييد نطاق عمل الاتحاد ومن إعطاء صورة سلبية للعالم الخارجي بعدم اعتماد قرار بشأن هذا الموضوع. وأيد **مندوب غانا** اقتراح الأمين العام، وأثنى على رؤيته وأشار إلى أن المجلس سبق أن أنشأ فريقاً مخصصاً لقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت لدراسة المسائل ذات الصلة بهذه القضايا.

17.17 وقالت **مندوبة اليابان** إن ثمة حاجة إلى تحديد نطاق عمل الاتحاد بوضوح في مجال الذكاء الاصطناعي في أول مشروع قرار في هذا الشأن. وقد اقترُحت صياغة البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* كحل وسط، وإذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، فلن يكون من الممكن المضي قدماً في النص ككل. ولن تتعطل الدراسات الجارية في الاتحاد بشأن الذكاء الاصطناعي إذا لم يعتمد المؤتمر مشروع القرار.

18.17 وقال **مندوب الولايات المتحدة** إن الاتحاد منظمة يحركها الأعضاء، ومن ثم ينبغي أن يكون نطاق أنشطته مدفوعاً من جانب الأعضاء. ولذلك، ليس من المناسب تكليف المجلس بالنظر في ولاية الاتحاد فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي. وينبغي لجميع الدول الأعضاء - وليس فقط عضوية المجلس المحدودة - أن تشارك في المناقشة. وأشار إلى أن المستشار القانوني لم يذكر بالتحديد أن النص المقترح في البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* يتعارض مع دستور الاتحاد واتفاقيته.

19.17 وقالت **مندوبة كينيا** إنها تؤيد اقتراح الأمين العام، ومع ذلك فقد حان الوقت للإقرار بأن الجلسة العامة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار.

20.17 وقالت **مندوبة رومانيا**، متحدثة باسم المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات، إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء فمن الأفضل عدم التوصل إلى اعتماد قرار على الإطلاق.

21.17 وقال **مندوب كندا** إنه يقدر اقتراح الأمين العام، ومع ذلك من السابق لأوانه أن يُطلب من المجلس النظر في هذه المسألة قبل تحديد نطاق واتجاه عمل الاتحاد في مجال الذكاء الاصطناعي.

22.17 وشدد **مندوب السنغال** على أهمية عدم تقييد ولاية الاتحاد، وأشار إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن نص القرار.

23.17 واقترحت **مندوبة الاتحاد الروسي**، التي أشارت أيضاً إلى أن الاتحاد منظمة يحركها الأعضاء، حذف البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* ودعوة المجلس وجمعية الاتصالات الراديوية والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات إلى النظر، كل في مجالات اختصاصه، في إجراء مزيد من الدراسات في مجال الذكاء الاصطناعي.

24.17 وقال **مندوب مصر** إن المندوبين أثاروا شواغل مشروعة على جانبي النقاش، والأمر يتطلب المزيد من الوقت لدراسة المسائل المطروحة. ومع ذلك، فإن عدم اعتماد قرار بشأن الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يبعث برسالة سلبية. ومن الضروري جداً أن يتعاون الاتحاد وينسق مع أصحاب المصلحة الآخرين في مجال الذكاء الاصطناعي، لا سيما وأن عدداً من أنشطته يرتبط باستخدام الذكاء الاصطناعي. وثمة حاجة إلى التعمق في فهم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قبل وضع توجيهات تنظيمية. واقترح حذف البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* وأعرب عن تأييده لاقتراح الأمين العام والاقتراح المقدم من الاتحاد الروسي.

25.17 وكرر **المستشار القانوني**، رداً على سؤال من **مندوبة رومانيا**، التوضيحات التي سبق أن قدمها في إطار فريق العمل التابع للجلسة العامة، وهي أن الصياغة الفضفاضة المستخدمة في البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* يمكن أن تحد، بحكم الواقع، من قدرة الاتحاد على الوفاء كاملاً بولايته وتنفيذ بعض أنشطته الأساسية، لا سيما في مجال تقييس الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

26.17 وقال **مندوب زمبابوي** إن من المهم تأييد رؤية الأمين العام. وقد شارك الاتحاد مشاركة نشطة في عدد من التكنولوجيات الناشئة، ومع ذلك فهو يخاطر بالظهور على أنه قانع بمشاركة محدودة في الذكاء الاصطناعي.

27.17 وأكد **مندوب المملكة العربية السعودية**، مشيراً إلى توضيحات المستشار القانوني، ضرورة حذف البند ’1‘ من الفقرة 2 من *"يقـرر"* الوارد بين قوسين معقوفتين.

28.17 وقال **الرئيس**، في غياب توافق الآراء بشأن نص القرار واقتراح الأمين العام ونطاق ولاية الاتحاد في مجال الذكاء الاصطناعي، ليس من الممكن المضي قدماً. ولذلك فهو يقترح إغلاق باب المناقشة دون اعتماد مشروع القرار.

29.17 وأيد **مندوبو الولايات المتحدة ونيوزيلندا ورومانيا والسويد والمملكة المتحدة والجمهورية التشيكية وهولندا** اقتراح الرئيس.

30.17 ولفت **مندوبو الأردن وكينيا وتنزانيا** الانتباه إلى التأييد الذي أعرب عنه عدد من الدول الأعضاء لاقتراح الأمين العام.

31.17 وقال **مندوب مصر** ينبغي أن يدوّن في محضر الجلسة أن بعض المندوبين أعربوا عن رأي مفاده أنه ينبغي للاتحاد، في حدود ولايته، أن يسهم في الجهود العالمية الأخرى المتعلقة بالذكاء الاصطناعي من خلال التعاون، بما فيه تبادل المعلومات، مع المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات التقنية، وكذلك من خلال المشاركة في إطار مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين؛ وينبغي أن يعمل الاتحاد على تنسيق أنشطته في مجال الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أنشطة الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة، وأن يتعاون مع الكيانات الدولية ذات الصلة المشاركة في العمل المتعلق بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

32.17 وأكدت **مندوبة البحرين** من جديد دعمها لمشروع القرار وشكرت المستشار القانوني على توضيحاته.

33.17 ورأى **الأمين العام**، نظراً لعدم التوصل إلى توافق في الآراء - بما في ذلك بشأن اقتراحه الخاص - أن على الدول الأعضاء أن توافق على اقتراح الرئيس بإغلاق المناقشة. وقال، مشيراً إلى الدعم القوي الذي أُعرب عنه لأعمال الاتحاد حتى الآن في مجال الذكاء الاصطناعي، إن الاتحاد سيواصل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومع دوائر الصناعة في هذا المجال.

34.17 وقال **مندوب غانا** إنه يتفق مع اقتراح الرئيس.

35.17 وقال **الرئيس،** نظراً لعدم التوصل إلى توافق في الآراء، فهو يعتبر أن الجلسة العامة توافق على إغلاق باب المناقشة دون اعتماد مشروع القرار الجديد WGPL/4.

36.17 **وتمت الموافقة** على ذلك.

# 18 المجموعة التاسعة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة - القراءة الثانية (الوثيقة 160)

**مشروع القرار 197 (المراجَع في دبي، 2018) - تيسير إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية المستدامة**

1.18 قال **الرئيس** سوف يتم تحديث نص القرار وفقاً لما يقرره المؤتمر. وتبعاً لذلك، سوف تزال الأقواس المعقوفة حول البند *ل)* من *"إذ يشير"*، حيث اعتُمد مشروع القرار 130 (المراجَع في دبي، 2018)؛ وسوف يحذف البند *م)* من *"إذ يذكّر"*، لأن المؤتمر لم يعتمد قراراً بشأن الذكاء الاصطناعي.

2.18 وعلى هذا الأساس، **تمت** **الموافقة**، في القراءة الثانية، على المجموعة التاسعة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة (الوثيقة 160)، في صيغتها المعدلة.

# 19 المواعيد النهائية لإيداع الإعلانات والتحفظات

1.19 أعلن **الرئيس** عن قبول الإعلانات حتى الساعة 0725 من يوم الجمعة 16 نوفمبر، وأن الجلسة العامة ستُعقَد في الساعة 0900 من نفس اليوم للإحاطة علماً بهذه الإعلانات. أمّا الموعد النهائي لإيداع الإعلانات الإضافية بعد ذلك فهو الساعة 1030، وتُقام مراسم التوقيع في الساعة 1430.

2.19 وشكر **مندوب تنزانيا** الرئيس على عمله الدؤوب.

# 20 بيان من مندوبة الاتحاد الروسي

1.20 قالت **مندوبة الاتحاد الروسي** إن الاتحاد الروسي يصر، لدى مواءمة متطلبات الأماكن الجديدة في مقر الاتحاد، على أن يؤخذ في الاعتبار الاتفاق[[1]](#footnote-1) الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بالمقرر 588 الصادر عن المجلس، وهو تحديداً أن تتضمن المواصفات المفصلة للمتطلبات خيارات بشأن قاعة بوبوف.

2.20 و**أُخذ علمٌ** بهذا البيان.

**رُفعَت الجلسة في الساعة 0525.**

|  |  |
| --- | --- |
| الأمين العام:ه. جاو | الرئيس:م. المسمار |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. انظر البند 3.3 من المحضر الموجز للجلسة العامة الثامنة للمجلس 18 التي عقدت في 1 يونيو 2016. [↑](#footnote-ref-1)